استمارة المشاركة

مداخلة مشتركة بين طالب الدكتوراه مرداسي حمزة وطالبة الدكتوراه بن يوسف أمينة

عنوان المداخلة: ماهية العدالة الإلكترونية في إطار التكنولوجيا الحديثة

محور المداخلة الأول:الإطار المفاهيمي (عصرنة قطاع العدالة– التقاضي عن بعد– محاكمة مرئية عن بعد)

أولا: معلومات خاصة بطالب الدكتوراه

الاسم واللقب: مرداسي حمزة

الرتبة العلمية:طالب دكتوراه

التخصص: الدولة والمؤسسات

المؤسسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طاهري محمد بشار

الهاتف: 06 62 44 03 58

البريد الالكتروني:merdaci.hamza@univ-bechar.dz

ثانيا: معلومات خاصة بطالب الدكتوراه

الاسم واللقب: بن يوسف أمينة

الرتبة العلمية:طالبة دكتوراه

التخصص: الدولة والمؤسسات

المؤسسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طاهري محمد بشار

الهاتف: //

البريد الالكتروني: benyoucef.amina@univ-bechar.dz

ماهية العدالة الإلكترونية في إطار التكنولوجيا الحديثة

الملخص:

تسعى الجزائر منذ سنوات عدة إلى تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية الرقمية والتخلي عن الإدارة التقليدية الورقية، وسعيا منها لعصرنة القطاع، عملت وزارة العدل جاهدة على تطوير العديد من الإجراءات والتطبيقات لتحسين الخدمة العمومية، فمنذ صدور القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، أحدث نقلة نوعية قانونية في المجال التكنولوجي للقطاع، الأمر الذي مكن مرفق القضاء من قطع أشواط معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال نحو العالم الرقمي، الذي أحدث ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية فأصبح قطاع العدالة يعتمد بموجبه على أسلوب الإدارة الإلكترونية، كتقنية التقاضي عن بعد من خلال المحادثة المرئية لتسريع وتيرة المحاكمات والفصل في القضايا في آجال معقولة تكريسا لخصائص العدالة الإلكترونية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للعدالة الإلكترونية وتحديد مدلول المصطلحات التقنية والعلمية ذات الصلة التي قد تتداخل فيما بينها رغم اختلافها.

Résumé:

Depuis plusieurs années, l'Algérie poursuit un projet de e-management numérique et abandonne la gestion traditionnelle du papier. Afin de moderniser le secteur, le ministère de la Justice a travaillé dur pour développer de nombreuses procédures et applications pour améliorer la fonction publique Depuis l'adoption de la loi 15/03 sur la modernisation de la justice, une révolution juridique dans le domaine technologique du secteur a eu lieu technologies de l'information et de la communication ", permettant à la magistrature de faire des progrès significatifs dans l'utilisation des technologies de l'information et des communications vers le monde numérique, qui a révolutionné la transformation conceptuelle et un changement de paradigme dans l'approche du modèle de la fonction publique ", où le secteur de la justice s'appuie sur e-la gouvernance, comme la technologie du télélitige par une conversation visuelle pour accélérer les procès et trancher les causes dans un délai raisonnable.

Au moyen de ce document scientifique, nous tenterons de mettre en évidence le cadre conceptuel de la justice électronique et d'identifier la signification de la terminologie technique et scientifique dans ce domaine.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات وتغيرات في المجالات القضائية والحقوقية والقانونية، وأمام تحديات التحول التكنولوجي في قطاع العدالة، فإن مواكبة الأشكال الجديدة لمختلف أنماط التقاضي والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والثورة الرقمية، أصبحت ضرورية في عدالتنا، هذا ما عملت الجزائر على تحقيقه من خلال قفزة نوعية في هذا المجال، كان أبرزها تطبيق الإدارة الالكترونية في عديد القطاعات وعلى رأسها قطاع العدالة.

وتعتبر الإدارة الإلكترونية أحد أهم الاستراتيجيات المتبعة قصد تحسين الخدمة العمومية لمرفق القضاء وتطويرها للحد من الإجراءات البيروقراطية المكرسة سابقا في عهد الإدارة التقليدية، مما يجعلها تساهم إلى حد كبير في تقريب الإدارة من المواطن، خصوصا وأنها أصبحت تمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في تسيير الإدارات والمؤسسات العمومية في الجزائر.

وقد تبنت الجزائر مشروع تجسيد الإدارة الإلكترونية لعصرنة قطاع العدالة وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع كحق يكفله الدستور، وتبسيط وتحسين الإجراءات القضائية لصالح المواطنين، وتطوير أساليب التسيير القضائي والإداري، وكذا ترقية وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي نظمتها نصوص قانونية كالقانون 15 رقم-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة.

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام الدولي الكبير بالرقمنة والتكنولوجيا السريعة بغية الوصول إلى عدالة عصرية.

وتأسيسا على ما تقدم أعلاه نطرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالعدالة الإلكترونية في ظل ثورة التحول المفاهيمي التي شهدها مرفق القضاء في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتناول هذه الدراسة من خلال محورين يتعلق الأول منهما بالتأصيل النظري والمفاهيمي لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر، أما المحور الثاني فيتمثل في الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني.

المحور الأول: التأصيل النظري المفاهيمي لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر

تعتبر وزارة العدل جهازا تنفيذيا مكلفا بإدارة قطاع العدالة، وهي من الوزارات السيادية في الجزائر تضطلع بمهام الوسائل البشرية والمادية للقطاع والسهر على حسن استعمالها، ومتابعة نشاط الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بما يضمن السير الحسن لهذه المرافق.

وتسهر وزارة العدل على التنسيق مع باقي القطاعات الوزارية في المسائل التي ترتبط بالقطاع والجهات الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

وتماشيا مع التغيرات الناتجة عن التطور العلمي والتكنولوجي من خلال شبكة الانترنت وأجهزة المعلوماتية والاتصال، التي أثرت بشكل كبير في التنظيم والتسيير الإداري على مستوى قطاعات الدولة، تجلت في ظهور نمط جديد للخدمة يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، ما أدى إلى صياغة الخدمة العمومية بما يتماشى مع التوجه العالمي الجديد الذي ظهر في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالتحول من الإدارة التقليدية إلى ما يسمى بالإدارة الإلكترونية،[1] بإدخال التكنولوجيات الحديثة في العمل القضائي لتقريب الخدمة العمومية من المواطن وتوفير كل الوسائل التقنية العصرية للقاضي وموظفي العدالة ومساعديها لأداء المهام على أحسن وجه.

وتجدر الإشارة إلى أن عصرنة قطاع العدالة لا يكتمل فقط بمجرد تزويد الجهات القضائية كهياكل بأجهزة الإعلام الآلي وإدخال التقنيات الحديثة في ممارسة النشاط القضائي، بل يقتضي الأمر ضرورة إعادة النظر في تلك الهياكل وتسييرها وتنظيمها.[2]

وقد انطلق التجسيد الفعلي للنهوض بهذا القطاع بمناسبة إطلاق مشروع إصلاح العدالة سنة 1999 وتنصيب لجنة وطنية مكلفة بذلك وصولا إلى إصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

أولا: تعريف عصرنة قطاع العدالة

تشير عصرنة قطاع العدالة إلى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل تحويل العمل الإداري التقليدي الورقي إلى عمل إلكتروني، وتعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة، وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

---

[1] – عبد العالي حفظ الله، لجلط فواز، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة القطاع العام بالجزائر قطاع العدالة نموذجا، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 111.

[2] – الوافي عبد الرزاق، صحراوي العيد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر قراءة في التشريعات المستحدثة، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 167.

كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات القضائية، كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تحقق على أرض الواقع في الجزائر، حيث سمحت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم، ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة، ملفات نزلاء المؤسسات العقابية، وملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة إلى مستخرجات القضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية، وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنت[3].

ثانيا: مفهوم الإدارة الإلكترونية

ساير قطاع العدالة استعمال التكنولوجيا الرقمية لتطوير أداء الإدارة العمومية بمختلف القطاعات الحكومية من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، وجدير بالذكر أنه كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، وبالرغم من تكامل المصطلحين إلا أنهما مختلفين فالرقمنة، هي المجهودات المبذولة من أجل تحويل العمل الإداري إلى عمل إلكتروني وهو ما يقتضي منا التطرق لكل مفهوم على حدى لتبيان الفارق.

1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من الحداثة النسبية لمصطلح الإدارة الإلكترونية، إلا أن هناك عدة تعريفات رصدت للدلالة عليها ومن بين أهم التعريفات أنها: " منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد على اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف".[4]

وهناك من عرفها بأنها: إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارة شخصيا، لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار للوقت والجهد

[3] – مفيدة مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص. 71.

[4] – كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أطروحة لنيل متطلبات الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008، ص. 30.

والطاقات. وقد حاول هذا التعريف الربط بين الإدارة الالكترونية، والخدمة العمومية المعقلنة انطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الإلكترونية من امتيازات على الأجهزة البيروقراطية للإدارة.

كما تم تعريفها على أنها: استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية في تسيير سبل أداء الإدارة لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.[5]

ويفسر أغلب الفقه بأن المقصود من الإدارة أو الحكومة الإلكترونية، هو قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن، وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان صحتها ومصداقيتها.

2- خصائص الإدارة الإلكترونية:

من أهم خصائص الإدارة الإلكترونية أنها:

1- إدارة بدون ورق
2- غير مقيدة بزمن، أي ضمان الخدمة المستمرة طوال اليوم
3- تعتمد على المعلومات والمعطيات كمصدر أساسي لها
4- أنها إدارة تعتمد تطبيق المتابعة الآلية للملفات والأرشيف الإلكتروني
5- أنها إدارة تفرض خلق آليات للاتصال بالآخرين.[6]

ثالثا: تعريف الرقمنة

لأجل مواكبة ركب الرقمنة في كل مرافق الدولة العمومية، قامت الجزائر منذ انطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية سنة 2013 بالعديد من الإجراءات في سبيل تحقيق الأهداف التي سطرتها، ألا وهي رقمنة جميع

[5] – بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية- قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم السياسية و القانونية، العدد 02، 2019، ص. 212.

[6] – زيدان محمد، التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة "جائحة كورونا أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص. 263.

مرافق الدولة العمومية ومنها مرفق القضاء، ونظرا لأهمية قطاع العدالة فقد كان من أولويات الحكومة، فانطلقت في تطبيق برامج الرقمنة في أعمال القضاء سواء الخدماتية منها أو القضائية.[7]

ويرجع أول استخدام لمصطلح الرقمنة في مقال لروبرت واشال سنة 1971، حيث ناقش من خلاله الآثار الاجتماعية للرقمنة، ذلك أن التكنولوجيا باعتبارها ظاهرة مثيرة للاهتمام والتي لا تزال محور العديد من المناقشات حول التحول الرقمي مثل فقدان الوظائف وخاصة تلك المتعلقة بالمخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي.

وقد شاعت في الأدبيات المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية" و"الإبداع الرقمي"، و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

1- التعريف اللغوي للرقمنة:

التعريف اللغوي للرقمنة يحيلنا إلى مصدر الكلمة وهو مشتق من الفعل رقم الكتاب يرقم، رقما، أي أعجمه وبينه، وتدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط ويقول ابن منظور الرقم والترقيم تعجيم الكتاب وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل: "كتاب مرقوم"، "كتاب مكتوب".

2- التعريف الاصطلاحي للرقمنة:

يعرف الفقه الرقمنة بأنها: عملية نقل أي صنف من الوثائق من النمط التناظري الورقي إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام، لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة

[7] – الصادق هاني، كرام محمد الأخضر، دور الرقمنة في ترشيد أعمال السلطة القضائية في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 229.

المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا لمعاينته على شاشة الحاسوب.[8]

وهناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح الرقمنة وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فيعرفها "**Terry kuny**" على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عبر النظام الثنائي البيتات.**(Bits)**

ويقدم "**Doug Hodje**"مفهوما آخر يعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح البيانات على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل: (مقالات الدوريات والكتب) إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني.[9]

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في مجال الحياة المعاصرة لارتباطه بالتكنولوجيا ونظم المعلومات، ويعتبر من المصطلحات والمفاهيم الحديثة تزامن ظهوره مع انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية، فهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود بين شبكة الربط الدولية تتمثل في تكنولوجيا الاتصالات وبين مبنى الجهاز القضائي في إطار عصرنة العدالة.

كما يعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة والتي حددها المشرع الجزائري في ثلاث آليات نظمها في ثلاث فصول من القانون رقم 15-03، تتعلق ب استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية، وإجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد.[10]

---

[8] – أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلوماتية أم خارجها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة المتحدة، العدد 04، 2009، ص. 11.

[9] – سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص. 2.

[10] – يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص. 544.

أولا: تعريف التقاضي الإلكتروني

إن ضبط أي مفهوم يستوجب تعريفه، والتعريف يوجب التطرق إلى ما جاء به الفقه، ثم ما يتم استقراؤه من النصوص القانونية.

1- التعريف الفقهي للتقاضي الإلكتروني:

لا يكاد التقاضي الإلكتروني يختلف عن نظام عن التقاضي العادي إلا من خلال الوسيلة المعتمدة، وقد عرفه الفقيه يوسف سيد عوض على أنه: الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تتضمن مبادئ وإجراءات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة لقانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية.

ومن ذلك يمكن القول أنه يقصد بالتقاضي الإلكتروني استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير التقاضي، وأن هذه الاستفادة قد تكون جزئية، وهو ما يطلق عليه التقاضي بوسائل إلكترونية أو المحكمة بوسائل إلكترونية أو المحكمة الإفتراضية، والتي تعني الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت.[11]

جانب من الفقه بأنه: عملية نقل المستندات التقاضي الإلكتروني إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضين يفيده علما بما تم بشأن ذلك.[12]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التقاضي الإلكتروني يغني المحامي من القيام بإجراءات العادية الكلاسيكية بداية من تسجيل الدعوى لصالح المتقاضين وانتظار جدولتها، وكذلك تبادل العرائض في الجلسات خاصة في الأقسام والمسائل التي لا تتم المرافعة بشأنها، إذ يحل محل ذلك تسجيل الدعوى الإلكترونية عبر الموقع المخصص لذلك.

---

[11] – مصطفى قيصر، حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرنة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. 253.

[12] – أسماء صحبي، حورية سويقي، بلورة نظام التقاضي الإلكتروني وأسسه في القانون الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. 187.

2- التعريف القانوني للتقاضي الإلكتروني:

بالرجوع إلى القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة نجد أنه جسد تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال النص في المادة الأولى على وجوب وجود منظومة معلوماتية مركزية على مستوى وزارة العدل وكذلك إرسال الوثائق والمقررات القضائية بطريقة إلكترونية، واستخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد في الإجراءات.

أما نص المادة الثانية من ذات القانون فقد حددت نطاق المنظومة المعلوماتية المركزية للمعالجة الآلية للمعطيات في وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، وكذلك الجهات القضائية الخاصة بالنظام القضائي العادي و الإداري ومحكمة التنازع.[13]

ثانيا: خصائص التقاضي الإلكتروني

يمتاز التقاضي الإلكتروني أو ما يعرف بالتقاضي عن بعد عن التقاضي التقليدي بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية
- تسليم المستندات والعرائض إلكترونيا عبر شبكة الاتصال
- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي
- السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي
- من حيث سداد مصاريف الدعوى
- جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتقاضين.[14]

ثالثا: تعريف المحاكمة المرئية عن بعد

في إطار تطبيق برنامج العصرنة، أدرجت وزارة العدل آلية جديدة وهي تقنية المحادثة المرئية عن بعد والمداخلة في المنظومة القضائية، والتي نص عليها القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة في المادة 14 منه على استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، سواء في الاستجواب أو سماع

[13] – قانون رقم 03/15، مؤرخ في 02 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج.ر العدد 06، صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

[14] – مصطفى قيصر، المرجع السابق، ص. 254.

الأشخاص، أو المواجهة بين الأشخاص أو سماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء أو النظر في جهة الحكم في قضايا الجنح.[15]

وبالتالي لم يعرف المشرع الجزائري هذه التقنية عند استخدامها في الإجراءات القضائية رغم نصه عليها بينما نجد أن المشرع الإماراتي، عرفها في المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 2017 المتعلق باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية بأنها: " محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل المباشر مع بعضهم البعض، عبر وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق الحضور عن بعد."،

كما عرفت الإجراءات عن بعد في ذات المادة بأنها: " الإجراءات الجزائية في استقصاء الجرائم وجمع الأدلة أو التحقيق أو المحاكمة التي تتم عبر استخدام تقنية التواصل".

وقد حاول الفقه بدوره تعريف المحادثة المرئية عن بعد، المستخدمة في الإجراءات القضائية الجزائية بالقول بأنها: وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجزائية عن بعد، يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع الشهود والمتعاونين مع العدالة، لكشف الغموض في الجرائم الخطيرة لا سيما المنظمة منها، بل وأيضا محاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام محكمة قد تبتعد عن هذه المؤسسة أو تلك مئات الأميال.[16]

كما تعرف المحاكمة المرئية عن بعد بأنها: تقنية سمعية بصرية تتم باستعمال البث المباشر صوتا وصورة بين المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، والمؤسسات العقابية في إطار قانوني منظم ومضبوط، وذلك من أجل استجواب متهم أو شاهد أو طرف مدني أو خبير، يتعذر تواجدهم بالمحكمة بسبب وضعيتهم الجزائية المتمثلة في الحبس أو لدواعي أخرى كاستحالة التنقل إلى مقر المحكمة التي تباشر بها المحاكمة المرئية.

---

[15] – فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 24.

[16] – نقلا عن: سلخ محمد لمين، عثمان حويدق، المحاكمة الجزائية عن بعد عصرنة للعدالة أم مساس باستقلالية القضاء، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 86.

فالفكرة تعتمد على أساس تقني متطور للتقاضي عن بعد، وذلك من خلال تجهيز قاعات المحاكمة المرئية بشاشات تلفزيون وكاميرات عالية الدقة، وهي التجهيزات ذاتها التي تزود بها قاعات خاصة داخل المؤسسات العقابية.[17]

رابعا: مسعى الجزائر لاستحداث تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

اقتضت ضرورات عدة من وزارة العدل إدخال هذه التقنية إلى مرفق القضاء استنادا إلى مبررات قانونية وأخرى عملية، حيث لا يتم هذا الاستعمال إلا في إطار قانوني محدد، يضمن سلامة وصحة هذه التقنية من جهة، وحقوق المتقاضين من جهة أخرى وهذا ما تضمنته أحكام القانون رقم 03/15 السابق ذكره.

وتهدف هذه التقنية خاصة إلى:

- تقليص آجال إيداع المتهمين المقبوض عليهم في أماكن بعيدة عن ارتكاب الجريمة
- تخفيف الضغط على المجالس والمحاكم القضائية
- تقليص المسافات على الشهود المتواجدين في أماكن بعيدة عن أماكن التحقيق والمحاكمة
- تقليص نفقات نقل المتهمين الموقوفين أو تنقل الشهود

وقد خاضت الجزائر تجربة رائدة وناجحة من خلال هذه التقنية، وكانت أول محاكمة مرئية عن بعد بمحكمة القليعة ولاية تيبازة في 10/07/ 2015، أما عن استعمال تقنية المحاكمة عن بعد وسماع الشهود دوليا، فكانت بتاريخ 2016/07/11 بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس قضاء "نانتير" بفرنسا.

وتستعمل هذه التقنية كذلك في التكوين المستمر للقضاة وموظفي العدالة، حيث منذ تاريخ استخدامها إلى غاية 2016/11/10، تم إلقاء أكثر من 16 محاضرة بالمحكمة العليا[18].

[17] – جابو ربي إسماعيل، تحسين الخدمة العمومية في ظل قانون 03/15، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 33.

[18] – فاروق خلف، المرجع السابق، ص. 24–25.

الخاتمة:

تمثل الرقمنة مرحلة حاسمة في الانتقال نحو إدارة رقمية تقدم خدمات إلكترونية، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع الإدارة أو مؤسسات الخدمة العمومية إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، وتنطلق من الاستخدام الأفضل لمختلف الأجهزة والمعدات وبرامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقدم حلولا للتعقيدات والعراقيل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي.

هذا ما استوجب على الدولة الجزائرية إلى عصرنة إدارتها من خلال اللجوء إلى الرقمنة، ذلك أن مفهوم الإدارة في ظل التحولات الإلكترونية والرقمنة ساهمت بشكل كبير وجذري في إعادة هيكلة مفاهيم البنى التنظيمية وهذا ما يصطلح عليه بعصرنة الإدارة والذي كان لمرفق القضاء النصيب الأوفر لعصرنة ورقمنة خدماته.

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة العلمية الموجزة تسليط الضوء ما أمكن على أهم التعريفات لأدق المصطلحات العلمية الرائجة في مجال هذا القطاع لتوضيح وتحديد مدلولها وأهدافها ووظائفها فقهيا وقانونيا.

قائمة الهوامش

[1] – عبد العالي حفظ الله، لجلط فواز، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة القطاع العام بالجزائر قطاع العدالة نموذجا، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 111.

[2] – الوافي عبد الرزاق، صحراوي العيد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر قراءة في التشريعات المستحدثة، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 167.

[3] – مفيدة مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص. 71.

[4] – كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أطروحة لنيل متطلبات الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008، ص. 30.

[5] – بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية– قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم السياسية و القانونية، العدد 02، 2019، ص. 212.

[6] – زيدان محمد، التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة "جائحة كورونا أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص. 263.

[7] – الصادق هاني، كرام محمد الأخضر، دور الرقمنة في ترشيد أعمال السلطة القضائية في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 229.

[8] – أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلوماتية أم خارجها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة المتحدة، العدد 04، 2009، ص. 11.

[9] – سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص. 2.

[10] – يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص. 544.

[11] – مصطفى قيصر، حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرنة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. 253.

[12] – أسماء صحبي، حورية سويقي، بلورة نظام التقاضي الإلكتروني وأسسه في القانون الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. 187.

[13] – قانون رقم 03/15، مؤرخ في 02 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج.ر العدد 06، صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

[14] – مصطفى قيصر، المرجع السابق، ص. 254.

[15] – فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 24.

[16] – نقلا عن: سلخ محمد لمين، عثمان حويدق، المحاكمة الجزائية عن بعد عصرنة للعدالة أم مساس باستقلالية القضاء، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 86.

[17] – جابو ربي إسماعيل، تحسين الخدمة العمومية في ظل قانون 03/15، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص. 33.

[18] – فاروق خلف، المرجع السابق، ص. 24-25.

قائمة المصادر والمراجع

القوانين

*قانون رقم 03/15، مؤرخ في 02 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج.ر العدد 06، صادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

الكتب

*سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

رسائل الدكتوراه والماجستير

* كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أطروحة لنيل متطلبات الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008.

المجلات والدوريات

* أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلوماتية أم خارجها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة المتحدة، العدد 04، 2009.

* أسماء صحبي، حورية سويقي، بلورة نظام التقاضي الإلكتروني وأسسه في القانون الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021.

* بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية– قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم السياسية و القانونية، العدد 02، 2019.

* زيدان محمد، التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة "جائحة كورونا أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021.

* مصطفى قيصر، حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرنة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021.

* مفيدة مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2021.

* يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022.

الندوات والملتقيات

* الوافي عبد الرزاق، صحراوي العيد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر قراءة في التشريعات المستحدثة، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.

* جابو ربي إسماعيل، تحسين الخدمة العمومية في ظل قانون 03/15، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.

* سلخ محمد لمين، عثمان حويدق، المحاكمة الجزائية عن بعد عصرنة للعدالة أم مساس باستقلالية القضاء، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.

* عبد العالي حفظ الله، لجلط فواز، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة القطاع العام بالجزائر قطاع العدالة نموذجا، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.

* فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.

*الصادق هاني، كرام محمد الأخضر، دور الرقمنة في ترشيد أعمال السلطة القضائية في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر المنعقد في 28 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.